

Distr.  
GENERAL

A/52/384  
S/1997/733  
23 September 1997  
ARABIC  
ORIGINAL: ENGLISH



مجلس الأمن  
السنة الثانية والخمسون

الجمعية العامة  
الدورة الثانية والخمسون  
البند ٤٣ من جدول الأعمال

الحالة في أفغانستان وآثارها على السلم والأمن الدوليين

رسالتان متطابقتان مؤرختان ٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧  
موجهتان إلى الأمين العام وإلى رئيس مجلس الأمن  
من الممثل الدائم لأفغانستان لدى الأمم المتحدة

بناءً على تعليمات من حكومتي، أتشرف بأن أحيل طيه إعلان المبادئ الصادر عن الجبهة الإسلامية  
والوطنية المتحدة لإنقاذ أفغانستان، المؤرخ ٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ الذي اعتمدته فيما بعد دولة أفغانستان  
الإسلامية.

وأغدو ممتنا لو عملتم على تعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة رسمية من وثائق الجمعية  
العامة في إطار البند ٤٣ من جدول الأعمال ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) راوان فرهدي  
السفير  
الممثل الدائم

## المرفق

### إعلان مبادئ صدر عن الجبهة الإسلامية والوطنية المتحدة لإنقاذ أفغانستان واعتمدته دولة أفغانستان الإسلامية في ٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧

وسعى إلى إضفاء الطابع المؤسسي على الحياة السياسية للبلد طبقا لمبادئ الإسلام المقدسة ووفقا  
لمتطلبات العصر الحديث،

وتذكيرا بالصراع المجيد الذي خاضه شعب أفغانستان من أجل الحرية ولا سيما خلال العقدين  
الأخيرين من المقاومة ضد السيطرة الأجنبية،

وسعى إلى تحقيق المساواة في الحقوق السياسية والاجتماعية والثقافية بين جميع المجموعات  
العرقية في المجتمع الأفغاني وقطاعاته،

وسعى إلى تحقيق سلام شامل ودائم وتعزيز وحدة أفغانستان،

وسعى إلى إنشاء نظام سياسي، يقوم على الإرادة الحرة لشعب أفغانستان باعتباره مصدر السيادة  
الوطنية - وهو النظام الذي تحدد فيه تطلعات الشعب المصير السياسي للبلد في المستقبل وسعى إلى  
ضمان حقوق الشعب وحياته الأساسية ومشاركته في الحياة السياسية للبلد وإلى إقامة نظام سياسي يستند  
إلى مبادئ الديمقراطية والتعددية،

تعلن الجبهة الإسلامية والوطنية الموحدة لإنقاذ أفغانستان المبادئ التالية باعتبارها إطار النظام  
السياسي لأفغانستان في المستقبل:

#### ١ - مبدأ الإسلام

مبادئ الإسلام وتعاليمه هما أسمى المبادئ التوجيهية التي سيرسى على أساسها النظام السياسي  
في المستقبل ويستند إليها الدستور وسائر القوانين والممارسات التنفيذية والقضائية. وسيتم بموجبها  
تحقيق الانتعاش الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والتنمية والتقدم.

#### ٢ - مبدأ الاستقلال والتعاون الدولي

(أ) الالتزام بالاعتماد على الذات وعدم التبعية باعتبارهما حقا تحقق به أفغانستان حريتها  
واستقلالها في اعتماد سياساتها الداخلية والخارجية؛

(ب) تصريف شؤون الدولة وتحديد أهداف وطنية وبدء مشاريع للتنمية الاقتصادية والسياسية دون تأثير خارجي؛ وتصرف العلاقات الدولية على نحو يتفق والمبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان وسائر العهود والصكوك الدولية؛

(ج) توسيع العلاقات المتعددة الأطراف لأفغانستان مع جيرانها وعلاقات التعاون الاقتصادي، بما في ذلك التجارة العابرة والغاز والنفط.

### ٣ - مبدأ الديمقراطية والتعددية

لأغراض تحقيق إرادة الشعب وحقه في تقرير المصير، وتشكيل حكومة مسؤولة تمنع احتكار السلطة والفساد الإداري وانتخاب ممثلين في الهيئات الانتخابية وكفالة حرية ونزاهة انتخاب القيادة على نحو دوري، يكون مبدأ الديمقراطية والتعددية مصدر إلهام النظام السياسي الذي سيشكل في المستقبل في أفغانستان.

### ٤ - مبدأ الانتخاب وتفويض السلطة إلى الإدارات المحلية

(أ) تعمل الحكومة المركزية الممثلة للشعب التي تستوعب على قدم المساواة جميع المجموعات العرقية في المجتمع الأفغاني وقطاعاته وفقاً للدستور،

(ب) يدخل تفويض السلطة إلى الإدارات المحلية كمبدأ في الدستور. وينص الدستور على تشكيل عادل للوحدات الإدارية الرئيسية. أما الإدارات المحلية والإدارات المسؤولة بما فيها مجالس الولايات فتشكل جميعها عن طريق الانتخاب وأما ولاية الإدارات العليا فتجدد بموجب القانون.

### ٥ - مبدأ حقوق الإنسان

إن الجبهة الإسلامية والوطنية المتحدة لإنقاذ أفغانستان إذ تستلهم مبادئ الإسلام وتعاليم القرآن المقدسة، لتؤمن إيماناً راسخاً بكرامة الإنسان واحترام حقوق الإنسان بما فيها حقوق المرأة وحقوقها في التعليم والمشاركة الفعلية في الحياة الاجتماعية في البلد بما يتفق وروح الصكوك الدولية لحقوق الإنسان.

وتترك الجبهة باب الانضمام إلى هذا الإعلان مفتوحاً أمام الأحزاب السياسية الأخرى التي تسلم بالمبادئ المبينة فيه. وهي تدعو جميع الأفغان في أفغانستان وخارجه إلى تلبية هذا النداء ليجسدوا بذلك إيمانهم بقضية الوحدة الوطنية في أفغانستان.

وإن الجبهة، إذ تسعى إلى كفالة سلام دائم في البلد على نحو يتفق مع القرارات التي اعتمدها الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي لن تدخر أي جهد لتهيئة الظروف التي يمكن فيها دعوة جمعية وطنية كبرى (لويا جيرغا) مؤلفة من الممثلين الشرعيين لشعب أفغانستان إلى اعتماد دستور.

— — — — —